تحالف حماية الطفل
في العمل الإنساني

# الملحق الفني: توصيات داعمة للاستعراض العام لعام 2023 حول تأثير الأزمات على الأطفال وحمايتهم

## المحتويات


**حول هذا المستند**

**1. المحوران**

**المحور 1: الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة**

**المحور 2: انفصال الأطفال عن القائمين على رعايتهم**

**2. مجالات العمل في العام 2024**

**مجال العمل 1: الاستثمار في تعزيز القوى العاملة في مجال حماية الطفل من أجل حماية الطفل ضمن السياق وبشكل مستدام**

**مجال العمل 2: درء الضرر عن الأطفال قبل وقوعه**

**مجال العمل 3: العمل على نطاق القطاعات الإنسانية لوضع الأطفال وحمايتهم في مركز العمل الإنساني**


## حول هذا المستند

يأتي هذا الملحق الفني مرافقًا للمستند "المحرومون من الحماية: استعراض عام لتأثير الأزمات الإنسانية على الأطفال في العام 2023". تم إعداده بالتعاون مع أعضاء وشركاء تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني وما شمل ذلك من إجراء مشاورات مع فرق معنية بحماية الطفل ومجموعات تنسيق على مستوى 13 أزمة إنسانية. وهو يسلط الضوء على محورين وهما "الأطفال المتضررين من النزاع المسلح" و"الأطفال المنفصلين عن القائمين على رعايتهم"، باعتبارهما أهم مسألتين انبثقتا عن المشاورات، كما أنه يُحدد ثلاث مجالات عمل للاستثمار وتحديد الأولويات مع انتقالنا إلى العام 2024، وهي الاستثمار في القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية وإعطاء الأولوية لدرء الضرر والعمل على مستوى مختلف القطاعات والمنظومة الإنسانية برمتها. يتضمن كل محور ومجال عمل توصيات محددة ذات صلة بحماية الطفل ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على نطاق المنظومة الإنسانية.

# 1. المحوران

## المحور 1: الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة

**كان لتصعيد النزاعات المسلحة وتزايد الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وتجاهل القانون الدولي لحقوق الإنسان آثار مدمرة فتكت بحماية الأطفال في العام 2023. وهذا الازدياد في حجم النزاعات وكثافتها الذي لا تلوح نهايته في الأفق يرسم صورة قاتمة جدًا في ما يخص الأطفال في العام 2024.**

يعيش اليوم واحد من أصل كل خمسة أطفال على مستوى العالم في مناطق النزاع أو يهرب منها، أي ما مجموعه 400 مليون طفل[1]. وتعاني أعداد مروعة من الأطفال من التشويه والقتل والتجنيد والاستخدام من جانب الجماعات المسلحة والقوات المسلحة والاختطاف والعنف الجنسي، في الوقت الذي تتعرض له الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي يعتمد عليها الأطفال للبقاء على قيد الحياة والنمو، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، للهجوم أو الاستخدام لأغراض عسكرية، بينما يتم عمدًا منع وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة.

في التقرير الأخير لعام 2023[2] الذي شمل الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، سلط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على 27,180 انتهاكًا خطيرًا مثبتًا ارتُكب بحق الأطفال، وقد سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية وإسرائيل والدولة الفلسطينية والصومال وأوكرانيا وسوريا أعلى رقم من الأطفال المتضررين. ويتوافق هذا الرقم مع الانتهاكات والتجاوزات التي تمكنت الأمم المتحدة من التحقق منها، وهو ليس سوى غيض من فيض إلا أنه أعلى عدد تم ذكره على الإطلاق في التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وقد شكل القتل والتشويه من جهة والتجنيد والاستخدام من جهة أخرى أكثر الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال انتشارًا، إذ تعرض للمجموعة الأولى 8,630 طفلًا وللمجموعة الثانية 7,622 طفلًا. ومع أنه يبدو أن الوضع قد تحسن في بعض البلدان مقارنة بالعام 2021 مع انخفاض عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال (بنسبة 52 % في جمهورية أفريقيا الوسطى و41 % في اليمن و38 % في الفلبين)، تشهد الانتهاكات الجسيمة بشكل عام زيادة. فقد ازدادت الهجمات على المدارس والمستشفيات بنسبة 112 %، كما ازدادت نسبة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة لتصل إلى 21 %، وكذلك ارتفع اختطاف الأطفال بنسبة 15 % مقارنة بالعام 2021 السابق المشمول بالتقرير. وكانت الزيادة في الانتهاكات الجسيمة أعلى بكثير في ميانمار (142 %) وجنوب السودان (137 %) وبوركينا فاسو (84 %). كما أن هناك اتجاهات أخرى مثيرة للقلق تؤثر على الأطفال، مثل احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بجماعات مسلحة (2496 طفلًا)، بما في ذلك جماعات إرهابية بحسب تصنيف الأمم المتحدة، والاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات(أكثر من 60٪). أما الحالات المثبتة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي ارتكبت ضد الأطفال فانخفضت بنسبة 12 %، ولكن بقي عدد كبير من حالات العنف هذه غير مبلغ عنها وذلك لمجموعة متنوعة من العوامل منها الوصم والخوف من الانتقام والمعايير الاجتماعية وانعدام الوصول إلى الخدمات[3].

من المرجح أن يؤدي تفاقم النزاعات الحالية والجديدة إلى زيادة عدد الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال خلال العام 2024. فقد أدى النزاع الذي اندلع في السودان في نيسان/أبريل 2023 إلى نزوح أربعة ملايين شخص وتلقت منظمة اليونيسيف ادعاءات بوقوع أكثر من

[1] https://www.unicef.org/press-releases/children-live-world-increasingly-hostile-their-rights
[2] https://childrenandarmedconflict.un.org/document/secretary-general-annual-report-on-children-and-armed-conflict-2/
[3] المرجع نفسه

3100 انتهاك خطير، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم.[4] كما تعرض الأطفال في قطاع غزة للقتل والتشويه والحرمان من المساعدات الإنسانية وتم استهداف مستشفياتهم ومدارسهم.

كانت الخسائر في الأرواح والإصابات المأساوية التي لحقت بالأطفال مفجعة وخلّف العنف الذي تعرضوا له أثرًا نفسيًا بالغًا. ولهذه المستويات من العنف التي تعرض لها الأطفال تداعيات على صحتهم ونموهم ترافقهم مدى الحياة، وقد تتسبب لهم بإعاقات وتأخر في النمو وسوء تغذية وإجهاد لاحق للصدمة واضطرابات عاطفية وسلوكية[5]. علاوة على ذلك، يتم في بعض السياقات التعامل مع الأطفال من سن معينة على أنهم راشدون أو «شباب» تحت غطاء القيم التقليدية أو الثقافية أو استجابات مكافحة الإرهاب أو الأمن القومي، ما له عواقب وخيمة تؤثر على تمتعهم الكامل بحقوقهم والحماية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

لا تعدّ معالجة قضية الأطفال المتضررين من النزاع واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا فحسب، بل أيضًا استثمار استراتيجي في المستقبل. وبالتالي لكسر دوامات العنف الدائمة التي تستمر في إلحاق الضرر بالأطفال يوميًا، يجب ألا تقتصر استجابتنا على رد الفعل فحسب، بل أن تتعداه إلى العمل يدًا بيد بشكل استباقي، وهذا يعني تركيز الجهود على الوقاية والحماية والمساءلة. لقد بات وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها وضمان محاسبة الجناة أمرًا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

## التوصيات:

- **احترام القانون الدولي وتصديق المعايير والصكوك الدولية الرئيسية وتنفيذها لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة:**
  - يجب إدانة حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وحدّتها وتكرارها بشدة ومحاسبة الجناة.
  - يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل، والمطالبة باتخاذ خطوات فورية وملموسة لمحاسبة جميع الجناة. ويعدّ طفلًا كل من هو دون 18 عامًا ويجب اعتباره طفلًا ومعاملته على هذا الأساس.
  - ينبغي للدول أن تصدق المعايير والصكوك الدولية الرئيسية وتنفذها، مثل مبادئ والتزامات باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة والإعلان السياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، كجزء من خطوات واضحة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها.
  - ينبغي في جميع الظروف معاملة الأطفال في المقام الأول على أنهم ضحايا لانتهاكات القانون الدولي وليس كجناة، وفق قرار مجلس الأمن رقم 2427 لعام 2018، والمبادئ والتوجيهات بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، واتفاقية حقوق الطفل، وصكوك ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

- **الحرص على الإشارة بشكل صريح إلى القضايا المتعلقة بالأطفال المتضررين من النزاعات خلال المناقشات حول إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعمليات السلام والوساطة، ومنع نشوب النزاعات، وتحليل النزاعات، والإنذار المبكر، وإرساء الاستقرار، ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام.**

[4] https://www.unicef.org/sudan/reports/unicef-sudan-humanitarian-situation-report-october-2023
[5] https://www.thelancet.com/journals/lanchi/article/PIIS2352-4642(23)00326-7/fulltext

- **توفير التمويل والموارد لآليات المساءلة والتأكد من تركيزها بشكل خاص على الأطفال، ويجب تحديدًا:**
  - التركيز على التصدي للجرائم المرتكبة ضد الأطفال (والخبرات ذات الصلة) في اختصاصات آليات المساءلة[6].
  - تخصيص التمويل وإجراء المناصرة مع الدول لدعم الاستمرار في البناء وتوفير الخبرة في التحقيق في الانتهاكات والجرائم المرتبطة بالنزاع المرتكبة ضد الأطفال وتوثيقها.[7]
  - توفير تمويل مستدام وشامل لآلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

- **يجب توفير التمويل لبرامج قائمة بذاتها ومتكاملة تتسم بالمرونة وتمتد على سنوات عدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك:**
  - تمويل برامج متعددة السنوات قائمة بذاتها ومتكاملة لتعزيز الخدمات وعمليات الدعم المجتمعية التي تساعد على معالجة قابلية التعرض لضرر الانتهاكات ودعم الأطفال والأسر والمجتمعات المتضررة جراء ذلك.
  - تأمين تمويل مستدام وشامل لبرامج إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وموظفي حماية الطفل، وينبغي لهذا أن يشمل نُهجًا تقضي بمنع تجنيد الأطفال.

## لمزيدٍ من المعلومات:

- **فريق عمل تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة**
- **الانتهاكات الجسيمة الستة. مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح**
- **دراسة حول تطور الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح للأعوام 1996-2021. مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح**

طفلان فلسطينيان يجلسان تحت أنقاض ما تبقى من منزلهما في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، في نوفمبر 1: 2023.

[6] https://resourcecentre.savethechildren.net/document/advancing-justice-children-innovations-strengthen-accountability-violations-and-crimes/

[7] المرجع نفسه

# المحور 2: انفصال الأطفال عن القائمين على رعايتهم

**بلغ عدد النازحين قسرًا رقمًا قياسيًا آخر في العام 2023 وأصبحوا الآن أكثر من 114 مليون شخص[8]. مع اضطرار المزيد والمزيد من الأشخاص إلى الهروب من حالات النزاع والعنف والكوارث الناجمة عن المناخ، لا بدّ للقطاع الإنساني من أن يعطي الأولوية لمنع انفصال الأطفال عن أسرهم وتلبية احتياجات الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، مع الإشارة إلى أن الأطفال الذي يفتقرون لرعاية أسرهم أكثر عرضة للأذى الجسدي والنفسي والاختطاف والاتجار والتجنيد أو الاستخدام غير القانوني من جانب القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والاعتداء والاستغلال الجنسيين وفقدان الهوية بشكل دائم[9].**

في السودان حيث تكشفت أكبر أزمة نزوح للأطفال شهدها العالم منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023، يتعرض الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم تحديدًا للتجنيد من جانب أطراف النزاع.[10] ومن جهة أخرى، تُشير البيانات المتاحة من بعض أخطر طرق الهجرة في العالم إلى أن العام 2023 شهد ارتفاعًا في عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو بمقدمي الرعاية أو المنفصلين عنهم. فقد عبَر أكثر من 11600 طفل البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا بدون ذويهم أو الأوصياء القانونيين عليهم بين كانون الثاني/يناير ومنتصف أيلول/سبتمبر 2023، بزيادة قدرها 60 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق،[11] كما شهدت نقطة عبور فجوة دارين ، الواقعة في غابة نائية وخطيرة بين كولومبيا و بنما ، في العام 2023 ازديادًا في عدد الأطفال العابرين بسبعة أضعف عن العام 2022، ومن بينهم عدد متزايد من الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم [12]

تمثل نسبة الأطفال المحرومين من رعاية أسرهم عادةً ما بين 1٪ بالحد الأدنى إلى 5٪ من السكان المتضررين في الأوضاع الإنسانية[13]، إلا أننا نعلم أنه يتم باستمرار الاستهانة بأعدادهم ولا يجري تحديد الأطفال بما يكفي. بالإضافة إلى ذلك، لا تستوعب أنظمة إدارة الحالات والخدمات الاجتماعية سوى جزء صغير من حالات الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، ما يترك نسبة كبيرة من الأطفال الأكثر ضعفًا عُرضة لمزيد من الأذى.

ولا تزال البرامج الخاصة بالحؤول دون التشتت الأسري والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية لا تحظى بأولوية كافية، بالرغم من أن هذه المسألة تشكل منحى ثابتًا في جميع الأزمات الإنسانية. كما يغيب الاستخدام المنهجي للمؤشرات والأهداف المخصصة للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم وللانفصال الأسري ولإدارة الحالات بشكل عام، وهذا بدوره يقلل من بُروز المشكلة ونشر الموظفين وحشد الموارد.

---

[8] https://news.un.org/en/story/2023/10/1142827

[9] https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/handbook-web-2017-0322_3.pdf

[10] السودان: خبير في الأمم المتحدة يحذر من تجنيد الأطفال من جانب القوات المسلحة - السودان | ReliefWeb

[11] يزداد عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يعبرون طريق الهجرة المميت من وسط البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا بنسبة 60 في المئة – اليونيسيف - إيطاليا | ReliefWeb

[12] ازدياد عدد الأطفال الذين يسيرون عبر الغابة البنمية نحو أمريكا الشمالية هذا العام بسبعة أضعاف (unicef.org)

[13] https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/01979183231202441

يُعد توفر كوادر ماهرة من المستجيبين الإنسانيين المحليين والدوليين أمرًا ضروريًا للحؤول دون تشتت الأسرة وتيسير توفير الرعاية الجيدة للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم وضمان وجود أنظمة جيدة لإدارة الحالات. ولكن المنظمات الوطنية والمحلية التي تعدّ دائمًا أولى الجهات المستجيبة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وخير من يستطيع ذلك تعاني من نقص التمويل والدعم نظرًا لطبيعة الخدمات التي يحتاجون إليها والتي غالبًا ما تكون طويلة الأمد وخاصة جدًا بالسياق، في حين أن الجهات الفاعلة الدولية المعنية بحماية الطفل تواجه صعوبات في نشر الموظفين الخبراء والاحتفاظ بهم، عند الضرورة، في بعض أكثر الأزمات حدة. ولذلك من الضروري حشد متخصصين في حماية الطفل يتمتعون بالخبرة في العناصر الأساسية لبرامج الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، بما في ذلك تحليل الوضع ومنع التشتت وإدارة الحالات التطبيقية وتقفي أثر الأسرة ولم شملها وتحديد المصلحة الفضلى والرعاية المؤقتة وأنظمة إدارة المعلومات والعمل العابر للحدود، ويجب دائمًا مشاركة هذه الخبرة مع الجهات الفاعلة المحلية.

لقد أدت عقود من الخبرة التي اكتسبها العمل الإنساني في منع تشتت الأسرة والاستجابة له عبر سياقات إنسانية متنوعة إلى نمو المواد المجربة والمختبرة بين الوكالات، على سبيل المثال "الدليل الميداني للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم" ومجموعة أدوات الرعاية البديلة في حالات الطوارئ. ومن الضروري الاستمرار بالاستثمار في نشر هذه المواد الأساسية ووضعها في سياقها وتحديثها واستهداف احتياجات كل من حماية الطفل والجهات الفاعلة في المجال الإنساني الأوسع نطاقًا.

إلى جانب الممارسين المتخصصين في مجال حماية الطفل، يجب على جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وعبر مختلف القطاعات فهم عوامل الخطر المتعلقة بالتشتت الأسري في السياقات التي تعمل فيها، بما في ذلك تلك المتعلقة ببرامجها الخاصة وكيف يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها الأطفال. ويمكن لبعض البرامج القطاعية التي تتواصل يوميًا مع الأطفال، مثل التعليم والصحة والتغذية، أن تؤدي دورًا أساسيًا جدًا في منع التشتت والاستجابة له. كما يمكن للتعاون الوثيق والمنتظم مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل واستخدام الأدوات والتوجيهات المشتركة بين الوكالات أن يساعد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في تصميم البرامج التي تخفف من مخاطر التشتت الأسري وتنفيذها وأن يضمن تحديد الأطفال المنفصلين عن ذويهم وأولئك المعرضين لخطر الانفصال عنهم وإحالتهم إلى الخدمات وأنظمة الدعم المناسبة.

## التوصيات:

- الحرص على إعطاء الأولوية لبرامج منع التشتت الأسري والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية وتمويلها من خلال الاستثمار في:
  - تعزيز أنظمة تحديد الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم والاستجابة لهم لضمان حصول المحتاجين إلى الخدمات عليها، من خلال توفير التدريب والتوعية لمجموعة من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والقطاعات الأخرى.
  - الاستخدام المنهجي للمؤشرات والأهداف المخصصة للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم والتشتت الأسري وإدارة الحالات بشكل عام.

- تعزيز القدرة الفنية للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل خلال العمل مع الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم:
  - الاستثمار في نشر الإرشادات الفنية الأساسية ومواد التدريب ووضعها في سياقها وتحديثها باللغات الأساسية لدعم الوقاية المنسقة والتصدي لمخاطر حماية الطفل التي يتعرض لها الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم.
  - تمويل الجهات الفاعلة المحلية ودعمها بشكل مستدام لتقديم خدمات متخصصة وسياقية لمنع التشتت الأسري والاستجابة له.

- تمويل نشر متخصصين في حماية الطفل يتمتعون بالخبرة في العناصر الأساسية لبرامج الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم في الأزمات الإنسانية الجديدة لدعم المنظومات في التكيف السريع ووضع المواد الفنية في السياق المناسب.

- تعزيز معارف الجهات الفاعلة غير المعنية بحماية الطفل وقدراتها لدعم حماية الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم:
  - تطوير استخدام الأدوات والإرشادات التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الأوسع نطاقًا ودمجها بشكل كبير لدعم تصميم البرامج التي تخفف من مخاطر التشتت الأسري وتنفيذها.
  - تطوير استخدام الأدوات والإرشادات التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الأوسع نطاقًا ودمجها بشكل كبير لضمان تحديد الأطفال المنفصلين عن ذويهم وأولئك المعرضين لخطر الانفصال وإحالتهم إلى الخدمات وأنظمة الدعم المناسبة.
  - الحرص على أن تفهم كافة الجهات الفاعلة في الأزمات الإنسانية وعبر جميع القطاعات والمحاور عوامل الخطر المتعلقة بالتشتت الأسري في السياقات التي يعملون فيها، بما في ذلك تلك المتعلقة ببرامجها المحددة، وكيفية التمكن من التخفيف منها.

## لمزيدٍ من المعلومات:

- فريق عمل تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني المعني بالأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم.

إستر، وهي أم من هايتي لطفلين، تصل على متن قارب إلى مركز استقبال المهاجرين المؤقت في لاخاس بلانكاس في 26 مايو 2023، بعد عبور غابة دارين مع زوجها.

# 2: مجالات العمل في العام 2024

## مجال العمل 1: الاستثمار في تعزيز القوى العاملة في مجال حماية الطفل من أجل حماية الطفل ضمن السياق وبشكل مستدام

**تضعف عوامل الحماية القائمة في النظام البيئي للطفل خلال أوقات الأزمات، فيواجه الأطفال مخاطر جديدة ومتزايدة في مجال الحماية، ولذلك يجب توفير وتوسيع نطاق الخدمات وسبل الدعم في مجال الحماية الهادفة إلى إنقاذ الحياة واستمرارها للاستجابة للأعداد المتزايدة من الأطفال المتضررين وأسرهم. يتطلب توفير هذه الخدمات وسبل الدعم قوة عاملة في مجال حماية الطفل مزودة بالموارد والمهارات تتألف من جهات فاعلة من مختلف الوكالات المحلية والوطنية والحكومية والدولية، عند اللزوم، وهذا يقتضي في المقام الأول إعطاء الأولوية لتبادل القدرات بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية وعبر القطاعات لضمان الحصول على برامج مناسبة وعالية الجودة ومستدامة. كما يجب أن تكون الجهود منهجية وشاملة لا أن تتمحور حول مشروع وأن تضمن الاتصال المناسب عبر مختلف القطاعات، وأن تستهدف أيضًا مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من غير الشراكات القائمة.**

### ما أهمية ذلك؟

تضعف عوامل الحماية القائمة في النظام البيئي للطفل خلال أوقات الأزمات، فيواجه الأطفال مخاطر جديدة ومتزايدة في مجال الحماية، ولذلك يجب توفير وتوسيع نطاق الخدمات وسبل الدعم في مجال الحماية الهادفة إلى إنقاذ الحياة واستمرارها للاستجابة للأعداد المتزايدة من الأطفال المتضررين وأسرهم. يتطلب توفير هذه الخدمات وسبل الدعم قوى عاملة في مجال حماية الطفل مزودة بالموارد والمهارات تتألف من جهات فاعلة من مختلف الوكالات المحلية والوطنية والحكومية والدولية، عند اللزوم. **فالقوى العاملة في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني هي العنصر الرئيسي بالنسبة إلى القطاع.**

يمكن للاستثمار في القدرات المتزايدة والمستدامة للقوى العاملة في مجال حماية الطفل أن يضمن توفر خدمات أفضل للأطفال ويجنبهم التعرض لمزيد من الضرر وكذلك درء الضرر عنهم. ولذلك قد تشكل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات حجر زاوية للحماية شريطة ارتكازها على احتياجات التعلم المحددة ومبادئ تعلم الكبار ووضعها في السياق المناسب والمشاركة في إنشائها وتنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية.

كما أنها خطوة لا غنى عنها نحو التحول إلى الاستجابات التي تقودها الجهات المحلية كما أن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية دور أكبر تؤديه على المستوى القطاعي العالمي. فبوسع الاستجابات المحلية أن تتصدى بشكل أفضل للتحديات الإنسانية المتغيرة المتزايدة في بيئة تتضاءل فيها الموارد، وأن تساعد في ضمان حماية الأطفال ونموهم.

ومن الممكن تحسين فعالية العمل الإنساني وكفاءته من خلال المعارف المحلية والثقة والقدرات التكميلية الأخرى، نظرًا لوجود جهات فاعلة محلية ووطنية تضطلع بمزيد من الأدوار القيادية من خلال الاستثمار المستدام في خبراتها الفنية وأنظمتها المؤسسية.

## ما الذي يجري القيام به؟

يميل تعزيز قدرات حماية الطفل في العمل الإنساني كقطاع إلى الحدوث على مستوى الفرد، بدءًا من مبادرات التعلم في الموضوعات الفنية، بما في ذلك مخاطر حماية الطفل (مثل المخاطر والإصابات، والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة)، واستراتيجيات حماية الطفل (مثل إدارة الحالات)، والعمل مع القطاعات الأخرى بالإضافة إلى مبادرات التعلم بشأن الكفاءات الإنسانية الأساسية والتنسيق (مثل فهم السياق الإنساني، والعمل بسلامة وأمان).

وفي هذا الإطار، أصدر التحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني موارد تعليمية (حزم التعلم، والوحدات الإلكترونية، والدورات التدريبية المفتوحة الضخمة عبر الإنترنت) ونظم فعاليات تعليمية عبر الإنترنت وشخصية، ما أدى إلى تحويل التركيز تدريجيًا من نهج بناء القدرات إلى نهج تبادل القدرات.

وعلى مدار تطور حماية الطفل في العمل الإنساني وإضفاء الطابع المهني عليها، بُذلت محاولات عدة لتعزيز القوى العاملة في حماية الطفل في العمل الإنساني، ولكنها لا تلبي بما فيه الكفاية الطلب المتزايد على خدمات حماية الطفل المتخصصة ولا ارتفاع معدل دوران الموظفين ولا ارتفاع الطلب على خدمات حماية الطفل المتخصصة ولا الحاجة إلى التواصل مع القطاعات الأخرى لتلبية احتياجات الأطفال الشاملة في السياقات الإنسانية، وهذا يرجع أساسًا إلى طبيعة مختلف المبادرات التي تتسم بأجلها القصير وارتكازها على المشاريع، وبالرغم من أن بعض المبادرات المشتركة بين الوكالات (مثل دبلوم حماية الطفل في حالات الطوارئ وبرنامج التطوير المهني لحماية الطفل في حالات الطوارئ) تميزت بنطاق وهيكل واعدين، إلا أنها افتقرت إلى الموارد الكافية لتلبية احتياجات القطاع. ومع تزايد الأزمات المعقدة والمترابطة، من الضروري القيام باستثمار مستمر لمواكبة الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في مجال حماية الأطفال.

## ما هي التوصيات الرئيسية؟

تقع على عاتق الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مسؤولية مشتركة للاستثمار في تعزيز القدرات وجهود تبادل قدرات القوى العاملة في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني لجميع الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل التي تتدخل في الاستجابة، بما يتجاوز الشراكات القائمة، وهذا يشمل:

- ضمان استناد جميع مبادرات تعزيز القدرات إلى نقاط القوة الحالية مع اتباع النُهج والمعايير المشتركة بين الوكالات من خلال إجراءات حماية الطفل السياقية والمحلية.
- توفير المزيد من التمويل المنتظم والمتوقع لمبادرات تعزيز القدرات، ولا سيما المبادرات المشتركة بين الوكالات التي تصل إلى مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية .
- لتعزيز استدامة البرامج الشاملة لحماية الطفل، يجب أن تسهم جهود تعزيز القدرات التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية في تحويل التركيز من مستوى البرنامج والمشروع وأن تعتمد بدلًا من ذلك نهجًا منتظمًا لتعزيز القوى العاملة في مجال حماية الطفل على نطاق سياقات ومناطق متعددة.

## لمزيدٍ من المعلومات:

- فريق عمل التعلم والتنمية التابع لتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني
- استراتيجية الفريق العامل المعني بالتعلم والتنمية للأعوام من 2021 إلى 2025.
- استراتيجية الفريق العامل المعني بالتعلم والتنمية للأعوام من 2021 إلى 2025 رسم بياني
- إطار كفاءات حماية الطفل في العمل الإنساني ودليل تطوير الكفاءات
- مواصفات المتعلمين في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني

في محطة مترو في كييف، أوكرانيا، في 25 مارس 2023. لدعم الأطفال ومقدمي الرعاية لهم Splino Child Spot طفل يشارك في جلسة علاج بالفن في :5 لخلق بيئة رعاية يمكن للأطفال (معًا" باللغة الأوكرانية" Spilno تعني) Splino Child Spots ،في خضم الحرب، أنشأت اليونيسف، بالتعاون مع شركائها من خلالها الوصول إلى اللعب الحر والمنظم وأنشطة الترفيه والتسلية والتعلم، فضلاً عن العلاج والمشورة

## مجال العمل 2: درء الضرر عن الأطفال قبل وقوعه

**من الممكن درء الضرر حتى في خضم النزاعات والأزمات، وذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للضرر، ولكن إذا انتظرنا حتى يعاني الطفل من سوء المعاملة أو الانتهاك لكي نتحرك، سيكون الأوان قاد فات وقد يتسبب الضرر بآثار لا يمكن إصلاحها. علاوة على ذلك، فإن درء الضرر عن الأطفال قبل وقوعه هو مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في السياقات الإنسانية، بما في ذلك الحكومات والجهات الفاعلة على نطاق محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. كما أن الوقاية الأولية تزيد من فعالية تكلفة التدخلات الإنسانية واستدامتها.**

### ما أهمية ذلك؟

في إطار العمل الإنساني، بما في ذلك تدابير حماية الأطفال في حالات النزاع، يُركز القطاع الإنساني في الغالب على الاستجابة للضرر عند وقوعه. وفي حين يبقى وقف العنف والأعمال العدائية واحترام حقوق المدنيين وتحديدًا الأطفال أفضل سبيل لدرء الضرر، إلا أنه من الممكن منع التسبب بضرر لحماية الطفل حتى في خضم النزاعات والأزمات. فبإمكان الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك الحكومات، تقليل احتمالية إيقاع الضرر بحماية الطفل وانتهاك حقوق الطفل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للضرر. ومن المؤكد أن بوسع خدمات الاستجابة الجيدة أن تخفف من المعاناة، لكنها تعجز في كثير من الأحيان عن إزالة أثر الإساءة والاستغلال والإهمال والعنف ضد الأطفال بشكل كامل، وغالبًا ما تترك هذه الانتهاكات أثرًا مدمرًا على رفاهية الأطفال يضر بنموهم الجسدي والمعرفي والمعنوي والاجتماعي. وهذا يسلط الضوء على أهمية درء الضرر قبل وقوعه. بالإضافة إلى ذلك، تعمل معالجة الأسباب الجذرية للضرر الذي يلحق بالأطفال على تحسين استدامة الاستجابات الإنسانية وتأثيرها على المدى الطويل. إننا بتخصيص المزيد من الموارد للاستراتيجيات الوقائية لا نحمي الأطفال فحسب بل نؤمن أيضًا الموارد على المدى الطويل من خلال تقليل الحاجة إلى تدخلات استجابة أكثر تكلفة.

طوال العام 2023، بما في ذلك في مؤتمر أوسلو لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة والمنتدى العالمي للحماية، ازدادت الدعوات بشكل مطرد على نطاق القطاع الإنساني لدرء الضرر قبل وقوعه وللقيام بذلك بصورة أكثر انتظامًا. وبالرغم من أنها تطورات واعدة، إلا أنه يتحتم علينا الآن تحويل هذه الكلمات إلى أفعال ملموسة.

تدور الوقاية الأولية حول تحديد عوامل الخطر والأسباب الجذرية للضرر اللاحق بالأطفال على مستوى السكان ومعالجتها – وعدم انتظار تحول عوامل الخطر هذه إلى ضرر فعلي، ولكن ذلك يتطلب بطبيعة الحال نهجًا متعدد القطاعات، فعلى سبيل المثال إذا تم تحديد انعدام الوصول إلى التعليم الجيد والوقائي والأعراف الاجتماعية وانعدام الأمن الغذائي الأسري من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، عند ذلك سيتطلب الأمر تدخلات مشتركة مستهدفة من جانب الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتعليم وحماية الطفل على نطاق السكان المتضررين. كما يتمتع الأطفال وأسرهم وجماعاتهم ومجتمعاتهم أيضًا بآليات حماية خاصة بهم، من بينها دور الأطفال وشبكات الأقران والروابط الأسرية وأنظمة الدعم.، وبالتالي يشكل دورنا كجهات فاعلة إنسانية أحد العناصر المهمة للوقاية الأولية من أجل الارتقاء بعوامل الحماية هذه ودعمها أثناء الأزمات الإنسانية.

## ما الذي يجري القيام به؟

على مدى السنوات الأربع الفائتة، أعطى قطاع حماية الطفل الأولوية للوقاية في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني. وقد أصدرت مبادرة الوقاية التابعة للتحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني مجموعة أعمال تؤسس لاستجابة أكثر تركيزًا على الوقاية لحماية الطفل، بما في ذلك من خلال تطوير أدوات عملية وتوليد الأدلة على الوقاية الأولية.

## ما هي التوصيات الرئيسية؟

إن درء الضرر عن الطفل هو مسؤولية الجميع. يُعزز هذا النهج التعاون عبر القطاعات الإنسانية ويسهم في التقريب بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ويُحدث تغييرات مستدامة ويُعزز الرفاه الشامل وبيئات الحماية للأطفال والأسر ومجتمعاتهم. وفي هذا الإطار، يرى التحالف ثلاث مجالات رئيسية من شأنها توسيع نطاق نهج الوقاية وضمان حماية الأطفال في النزاع قبل وقوع الضرر، وهذا يشمل:

- **تحول في منظور قطاع الحماية بأكمله نحو الاستثمار بشكل كبير في تغيير ثقافة العمل الإنساني ليصب المزيد من التركيز على الوقاية، جنبًا إلى جنب مع الاستجابة.**
- **الاستثمار بشكل أكبر في الأبحاث لإظهار فعالية نُهج الوقاية لتقليل الضرر بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومستدامة.**
- **من الضروري إجراء تحول كامل في المنظومة، في ما يخص الحكومات والجهات المانحة والقادة في القطاع الإنساني على جميع المستويات والعاملين في الخطوط الأمامية، إذ لديهم جميعهم دور عليهم تأديته في الوقاية. ويجب أن يشمل ذلك القطاعات الأخرى والاحتياجات التي تنشأ في كافة مراحل دورة البرامج الإنسانية، بما في ذلك الجاهزية للكوارث والعمل الاستباقي والتعافي.**

## لمزيدٍ من المعلومات:

- إطار عمل بشأن الوقاية الأولية في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني
- حزمة تعليمية ليوم واحد حول إطار الوقاية الأولية في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني
- مذكرة إرشادية حول الوقاية الأولية من التشتت الأسري: ملحق بالدليل الميداني حول الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم ومجموعة الأدوات المرفقة به

يشارك كومبا في برنامج متكامل لحماية الطفل وسبل عيشه "Avenir Brillant" بقيادة "Plan International" وبتمويل من وزارة الداخلية الإيطالية. يوفر البرنامج Mali إدارة حالات حماية الطفل للأطفال الضعفاء ودورات التدريب المهني للأطفال والشباب الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فما فوق. وتساعد المهارات المهنية وفرص كسب العيش القريبة من المنزل على منع انفصال الأسر والهجرة غير الآمنة بسبب الصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي.

# مجال العمل 3: العمل على نطاق القطاعات الإنسانية لوضع الأطفال وحمايتهم في مركز العمل الإنساني

**تؤدي جميع الجهات الفاعلة الإنسانية دورًا في ضمان حصول الأطفال على حقوقهم، بما في ذلك حقوقهم في الحماية. وفي ظل الأزمات الإنسانية المتزايدة التعقيد والمستويات والأمد والاحتياجات المتنامية وفجوات التمويل المتسعة، أصبح من المهم جدًا وأكثر من أي وقت مضى ضمان أن تعمل الجهات الفاعلة عبر مختلف مستويات المنظومة الإنسانية جنبًا إلى جنب من أجل تلبية احتياجات الأطفال الشاملة من الحماية والرفاهية. وهذا يتطلب منح الأطفال مكانة مركزية في جميع السياسات وعمليات صنع القرار ضمن بنيان العمل الإنساني.**

## ما أهمية ذلك؟

قد يكون العام 2023 أول عام منذ أكثر من عشر سنوات ينخفض فيه التمويل الإنساني مقارنة بالعام السابق. فاعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يتم تلقي سوى 28.4 مليار دولار من أصل المبلغ المطلوب وهو 57 مليار دولار[14] ولذلك لا تبدو التوقعات للعام 2024 مبشرة، فقد أطلقت الأمم المتحدة نداءً تطلب فيه 46 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2023[15]، وقد لا تصل سوى إلى نصف المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية خلال العام 2024، هذا إن تم الحصول عليه. ويعني نقص التمويل بهذا المقدار أنه أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية بأكثر الطرق كفاءة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تركز الأموال والبرامج المنعزلة على المخرجات بدلًا من النتائج، مهتمةً بالإنفاق أكثر منه بالفوائد الشاملة طويلة الأجل للأطفال والأسر[16]. وعليه من الأهمية بمكان أن تجتمع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من كافة القطاعات مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل لتلبية احتياجات الأطفال الشاملة ومتعددة القطاعات بفعالية وكفاءة.

يجب أن يشكل الأطفال وحمايتهم سمة محورية في العمل الإنساني ولكل جهة من الجهات الفاعلة دور تضطلع به، فلا يمكن لأي قطاع أن يلبي وحده الاحتياجات المتعلقة بإنقاذ حياة الأطفال. وتجدر هنا الإشارة إلى أن لقانون الدولي يعترف بالأطفال كفئة مستقلة من أصحاب الحقوق متميزة عن البالغين، ولذلك يجب على جميع الجهات الفاعلة والقطاعات ضمان مشاركة المنظومة الإنسانية بأكملها بنشاط ووعي في تحقيق حقوق الأطفال على أوسع نطاق ممكن، وكذلك ضمان حق الأطفال في الحماية في مختلف مراحل العمل الإنساني. كما أنه من المهم أن تقوم كافة القطاعات بتحديد نقاط انطلاق لضمان حماية الأطفال وتطويعها لهذه الغاية.

وللأطفال أيضًا الحق في التعبير عن رأيهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويمكنهم تأدية دور أساسي في حماية أنفسهم وأقرانهم وفي مساعدة البالغين والأقران على فهم احتياجاتهم الخاصة بشكل أفضل. وعلى جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني واجب دعم تحقيق هذا الحق من خلال ضمان أن تكون جميع البرامج الإنسانية مسؤولة أمام الأطفال وأن تتوفر قنوات آمنة وهادفة تمكن الأطفال من المشاركة في كافة مراحل دورات البرامج الإنسانية.

[14] https://fts.unocha.org/global-funding/overview/2023
[15] https://news.un.org/en/story/2023/12/1144652
[16] https://www.worldvisionadvocacy.org/wp-content/uploads/2021/11/World-Vision-Moving-Beyond-Silos-Policy-Paper.pdf

كما يتعين علينا الاستثمار في الأشخاص الذين يتخذون القرارات نيابة عن الأطفال ويتمتعون بالقدرة على الحفاظ على سلامة الأطفال، وهذا يشمل ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتقديم الرعاية وسط النزاعات والأزمات الأخرى من أجل القيام على وجه التحديد بدعم الأشخاص الذين يؤدون الدور الأكثر محورية وفعالية في حياة الأطفال، وكذلك توجيه المزيد من الاهتمام إلى حماية الطفل في كافة القطاعات وتحسين آليات حماية الأطفال من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وهذا ينطوي أيضًا على ضمان حصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الأدوات اللازمة لضمان حماية جميع الأطفال ومشاركتهم.

## ما الذي يجري القيام به؟

تنمو شراكات جديدة وقائمة بين قطاع حماية الطفل والقطاعات الأخرى، منها التعليم والأمن الغذائي والصحة وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات. وتؤدي الجهود المشتركة المبذولة على نطاق المناصرة وإعداد البرامج والتنسيق والبحث إلى إنتاج أدوات وموارد جديدة وفرص لتعزيز القدرات من أجل تحسين التعاون عبر القطاعات. وعلى وجه التحديد، اكتسبت الشراكة بين قطاعي التعليم وحماية الطفل في العمل الإنساني زخمًا كبيرًا، فكلاهما قطاعان يركزان على الطفل وبالتالي تؤدي الجهات الفاعلة فيهما دورًا مهمًا في دعم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وعبر مختلف القطاعات للإسهام في تحقيق نتائج شاملة وإيجابية في ما يتعلق بحماية الأطفال والشباب وتعليمهم ورفاههم. ومن الجدير بالذكر أن جهود المناصرة والسياسات الرامية إلى إعطاء الأطفال وحمايتهم مكانة مركزية في العمل الإنساني بدأت تتبلور، وتشارك الجهات الفاعلة الأوسع نطاقًا من جميع القيادات في مجال العمل الإنساني والقطاعات والجهات المانحة في هذه الجهود وتدعمها.

وفي هذا الإطار، وسّع التحالف شبكاته من المساءلة في ما يخص السكان المتضررين ومن الاختصاصيين والوكالات التي تركز على مشاركة الأطفال. وسيُمكن هذا التعاون قطاع حماية الطفل من الانضمام إلى هذه الجهات الفاعلة لدعم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتحقيق مسؤولياتها في ما يتعلق بحماية الطفل، وكذلك لتيسير مشاركة الطفل الآمنة والهادفة.

## ما هي التوصيات الرئيسية؟

- الحرص على أن تشكل حماية الأطفال هدفًا استراتيجيًا ونتيجة جماعية في الاستجابات الإنسانية بموجب التزامات القيادات في المجال الإنساني، مثل مُنسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية الإنسانية بمقتضى المكانة المركزية للحماية.
- تطوير وتمويل تنفيذ الأطر والاستراتيجيات التشغيلية المشتركة بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والقطاعات الأخرى، باتخاذ رفاه الأطفال الشامل كنقطة انطلاق من أجل ضمان أن تقوم كافة القطاعات بإعطاء الأولوية للأطفال الأكثر ضعفًا والوصول إليهم وتحمل المسؤولية تجاههم.
- تحديث الخطط والسياسات والاستراتيجيات بما يتيح المزيد من الاستثمار في الأطفال والقائمين على رعايتهم (بما في ذلك خطط الاستجابة الإنسانية والأطر التشغيلية المشتركة وغيرها من الاستراتيجيات الرئيسية المشتركة بين القطاعات والخاصة بقطاعات محددة).
- تيسير التمويل المرن متعدد القطاعات ومتعدد السنوات الذي يسهم في تحقيق نتائج في مجال حماية الطفل، ويلتزم بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني، ويعزز استخدام النهج البرنامجية التي تراعي الطفل وتضع الشروط بما يضمن التماس وجهات نظر الأطفال، إلى جانب وجهات نظر البالغين، في جميع البرامج الممولة.
- يجب على العاملين في المجال الإنساني من القطاعات الأخرى، بما في ذلك المنسقين والمتخصصين في البرامج، مراعاة قدرات الأطفال واحتياجاتهم ونقاط ضعفهم في برامجهم بانتظام والإسهام في حماية الأطفال ورفاههم.

- توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك استخدام المساعدة النقدية والقسائم، للوصول إلى احتياجات الأطفال متعددة القطاعات وتعزيز قدرة السكان المتضررين من الأزمات على الصمود.

- تعزيز الاستثمارات في القدرات والأدوات وتنظيمها لتيسير مشاركة الأطفال الفعالة والآمنة والهادفة في كافة مراحل دورة البرنامج الإنساني.

## لمزيدٍ من المعلومات:

- **الأهمية المركزية للأطفال وحمايتهم في العمل الإنساني – مقدمة**
- **مذكرة إرشادية للأمين العام بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل، دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، تموز/يوليو 2023**
- **تقديم الرعاية في ظل المِحَن**
- **المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني**
- **العمل عبر مختلف القطاعات من أجل حماية الطفل، التحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني**
- **مبادرة حماية الطفل في العمل الإنساني والتعليم في حالات الطوارئ للتحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ**
- **المعايير الدنيا للتعليم الخاصة بالشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ: الجاهزية والاستجابة والتعافي**
- **مجال المسؤولية العالمي لحماية الطفل، ودمج حماية الطفل والأمن الغذائي في العمل الإنساني**

.إيمان، 13 عامًا، تشارك في نشاط تعليمي تدعمه اليونيسف في مدرسة تحولت إلى مأوى في مدينة حلب، سوريا، في 15 مارس/آذار 2023 :7 في حلب، إحدى المناطق المتضررة إلى حد كبير من الزلازل القاتلة، قامت اليونيسف، مع شركائها، الوصول إلى الأطفال المتضررين، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال الأنشطة التعليمية الترفيهية والفصول العلاجية التعويضية لمساعدتهم على تعويض ما فقدوه من التعلم واستعادة الشعور بالاستقرار في حياتهم

***حول الاستعراض العام والملحق الفني:*** *هذا الاستعراض العام وملحقه الفني من إعداد تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. ونود أن نتوجه بالشكر إلى المنظمات التالية على مساهمات وإرشادات خبرائها: مجال المسؤولية العالمي لحماية الطفل، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة "ستريت تشايلد"، ومنظمة "أنقذوا الأطفال"، ومنظمة "وورلد فيجن إنترناشيونل"، ومنظمة "ووتش ليست". ولقد تم تحديد المحاور ومجالات العمل بناءً على مشاورات مع الفرق القطْرية من المنظمات المشاركة في التحالف ومجموعات تنسيق حماية الطفل في ثلاثة عشر سياقًا إنسانيًا.*

***حول تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (التحالف):*** *التحالف هو شبكة عالمية تضم 270 وكالة تشغيلية ومؤسسة أكاديمية وصانعي سياسات وجهات مانحة وممارسين. وهو يدعم جهود الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتحقيق تدخلات عالية الجودة وفعالة لحماية الطفل في الأوضاع الإنسانية، ويُعدّ الهيئة الواضعة لمعايير قطاع حماية الطفل في العمل الإنساني.* لمزيد من المعلومات حول عمل التحالف والانضمام إلى الشبكة، يرجى زيارة www.alliancecpha.org/ar أو الاتصال بنا مباشرة: info@alliancecpha.org.

**الاقتباس المقترح:** التحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني، الملحق الفني: توصيات داعمة للاستعراض العام لعام 2023 حول تأثير الأزمات على الأطفال وحمايتهم (2024).

**© تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (التحالف).**